الشعب والبرلمان.. ومئوية «ماجناكارتا» الثامنة

يحتفل العالم هذه الأيام بذكرى مرور ثمانمائة عام على إصدار أول وثيقة تُعبر عن الديمقراطية بالمعنى الحديث، وإن لم تكن ديمقراطية تماماً بالمعنى الليبرالى الذى عرفته البشرية بعد ستة قرون أخرى. تُعد وثيقة «ماجناكارتا»، التى نتجت عن ثورة فى بريطانيا على طغيان الملك عام 1215، هى حجر الأساس للديمقراطية، بما ترتب عليها من وجود برلمان وضع حداً للسلطة المطلقة. ولكن هذا البرلمان لم يصبح مثلاً حقيقياً للشعب إلا بعد قرون صدرت خلالها وثائق عدة فى بريطانيا أيضاً أهمها وثيقة الحق عام 1628، وإعلان الحقوق عام 1689، وقانون المساواة لسنة 1701، ثم إعلان استقلال الولايات المتحدة عام 1776، وإعلان حقوق الإنسان والمواطن فى فرنسا عام 1789.

فقد ظل دور البرلمان لفترة طويلة بعد إصدار «ماجناكارتا» لا يتعدى إشراك النبلاء فى السلطة التى ظلت مركزة بين يدى الحاكم. ولم يتحول البرلمان من ممثل لفئات المجتمع العليا إلى ممثل للشعب كله إلا مع إقرار حق الاقتراع العام. وعندئذ انتهت العلاقة المباشرة بين الحاكم والشعب، وأصبح البرلمان وسيطاً بينهما. وازدادت أهمية وظيفة البرلمان فى تمثيل الشعب مع ترسيخ ضمانات حرية الانتخاب ونزاهته، وظهور المؤسسات الحديثة وفى مقدمتها الأحزاب السياسية، ومن ثم تبلور مبدأ التمثيل كأساس للنظام الديمقراطى (الديمقراطية التمثيلية).

ومع ذلك، ظل التقدم نحو هذه الديمقراطية بطيئاً، واتسم مساره بالتذبذب كما حدث فى مصر، منذ تأسيس أول مجلس شبه نيابى (مجلس شورى النواب) عام 1866، وفى بلاد أخرى كثيرة. فقد توازى التطور نحو الديمقراطية مع ميل يتجدد من وقت إلى آخر لتركيز السلطة بين يدى الحاكم. وتعددت الأنماط المعبرة عن هذه الحالة التى تتركز فيها السلطة، ومن أهمها الشعبوية التى تعنى اختزال الشعب فى كتلة واحدة ودمج أفراده فى إرادة علوية تعبر عنه وتقيم علاقة مباشرة معه بدون حاجة إلى مؤسسات وسيطة. وتخلو السلطة الشعبوية، على هذا النحو، من السياسيين. ولا تجد حاجة إلى دورهم فى التواصل مع الشعب.

وفى ضوء المسار المتذبذب للتطور فى مصر منذ أواخر القرن التاسع عشر بين الديمقراطية والحياة البرلمانية من ناحية والسلطوية والنزعة الشعبوية من ناحية ثانية، يمكن فهم الارتباك الذى يشوب الحياة السياسية الآن وينعكس على الانتخابات النيابية.

فالنزعة الشعبوية والحياة البرلمانية ضدان لا يجتمعان. وتفسير ذلك أن السلطة التنفيذية، وفقاً لهذه النزعة، لا تحتاج إلى مؤسسات وسيطة ترى أنها قد تعطل العمل الذى تقوم به، وينطبق ذلك على المؤسسة البرلمانية.

وفى هذا السياق، تضيق النزعة الشعبوية بالأحزاب والحركات السياسية والمجتمعية، ولا تحفل بالسياسة وكل ما يتعلق بها وتعتبرها مضيعة للجهد والوقت، وتؤمن بأن الإنجاز لا يتطلب سوى حسن الإدارة. كما أنها لا تبالى بالتجارب التى تؤكد أن هذه الإدارة تصل إلى طريق مسدود وقد تصطدم بالحائط فى نهايته حين تفتقد الرؤية السياسية التى تحدد الاتجاه وتبلور الأولويات وتوضع على أساسها البرامج والخطط التنموية.

وهكذا تتعارض النزعة الشعبوية مع تقاليد الحياة البرلمانية، التى تقوم على أساس مراقبة أداء السلطة التنفيذية ومساءلتها ومحاسبتها، انطلاقاً من أن المجلس النيابى – وليس غيره – هو الذى يمثل الشعب.

ولا تستقيم الحياة البرلمانية بدون أساسها هذا، وما يقترن به من ترتيبات تجد أصولها فى طبيعة الانتخابات النيابية التى تنتج عنها مجالس تمثيلية. فالحياة البرلمانية هى تعبير عن مبدأ التمثيل السياسى الذى يقوم على أن المجلس النيابى ينوب عن الشعب. ومن هنا جاء وصفه بأنه نيابى، وتسمية أعضائه نوَّاباً.

ويعنى ذلك أن وجود حياة برلمانية حقيقية لا ينسجم مع النزعة الشعبوية التى تُفرِّغ المجلس النيابى من مضمونه، لأنها تقوم على علاقة مباشرة مع الشعب، بما يعنيه ذلك من إلغاء دور هذا المجلس وتحويله إلى ديكور لا فرق بين وجوده وغيابه.

ومع ذلك، فلا مانع فى ظل النزعة الشعبوية من وجود مجلس نيابى لاستكمال الشكل فى المجتمع الدولى الذى أصبحت البرلمانات جزءاً لا يتجزأ من بنيته بغض النظر عما إذا كانت حقيقية أو شكلية.

وفى ضوء هذه المسافة بين مقومات كل من النزعة الشعبوية والحياة البرلمانية، نستطيع أن نفهم المشهد السياسى الراهن فى مصر، والارتباك الذى يحيط بالعملية الانتخابية، وتفاقم أزمة الأحزاب فى علاقتها مع سلطة لا تجد فيها ما يدفع إلى الاهتمام بها، ومع شعب لا يرى منها ما يكفى لكى يُقبل عليها ويثق فيها.